2023 العدد 8 لسنة
No. 8 - 2023
February - شباط
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 —— Online ISSN 2790-1254

تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003-2021)

الباحثة/ رسل حاتم فالح
russilhatm@gmail.com
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

أ.د توفيق عباس عبد عون
dr.tawfeek71@yahoo.com
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات العراقي للمدة 2003-2021 ، بهدف معرفة فيما اذا كان هذا التحسن او التدهور الذي عرفه ميزان المدفوعات العراقي يعود الى الانتعاش او الانكماش في حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر او يعود الى عوامل اخرى، من خلال اجراء دراسة تحليلية لتبيين ذلك .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات، الاقتصاد العراقي .

Analysis Of The Relationship Between Foreign Direct Investment And The Iraqi Balance Of Payments For The Period (2003-2021)

Russell of Hatem Faleh Jaber
russilhatm@gmail.com

Dr. Prof. Tawfeeq Abbas Abd oun
dr.tawfeek71@yahoo.com

Abstract

The research aims to shed light on a relationship between foreign direct investment and the Iraqi balance of payments for the period 2003-2021, with the aim of knowing whether this improvement or deterioration in the Iraqi balance of payments is due to recovery or contraction in the volume of incoming flows from foreign direct investment, or due to factors Others, by conducting an analytical study to show that.

Keywords: foreign direct investment, balance of payments, Iraqi economy.

المقدمة

يحتل موضوع الاستثمار الأجنبي حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية نظراً للدور الكبير الذي يلعبه في السياسات التنموية لأي دولة، حيث يعتبر مكوناً أساسياً من مكونات الطلب الكلي، ويساهم في زيادة الرفاهية الاقتصادي، من خلال إقامة المشاريع وتنشيط القطاعات المختلفة وتوفير السلع والخدمات بجميع أنواعها سوء للاستهلاك أو لغرض التصدير، كما يساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي من خلال مساهمته في تحسين رأس المال الاجتماعي وتوظيف العمال، وتوفير الأجور وضمان التكوين والتدريب، لذلك تسعى دول العالم المختلفة لجذبها إلى أراضيها للاستفادة مزايا والامتيازات التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات ولا تتوفر عند مجموعة من الدول النامية ، وخاصة تحسين موازين مدفوعاتها الذي يعاني من العجز لكونها أحادية القطاع، لذلك تعمل هذه الدول على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى أراضيها بهدف الاستفادة منها من حيث التمويل اولاً، حيث أنها أهم مشكله تعاني منه هذه الدول، ومن ثم الاستفادة من الخبرات التسويقية والتنظيمية والإدارية والتكنولوجيا التي ينقلها الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تحسين وضع ميزان مدفوعاتها عن طريق رؤوس الاموال الواردة إليها من جهة ومن جهة اخرى إقامة قاعدة إنتاجية والتوجه

نحو التصدير والتقليل من الاستيراد ومنه تخفف العجز في الميزان التجاري ومنه تحسين الوضع العام لميزان المدفوعات.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من جملة من الاختلالات الهيكلية البنيوية في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ودورها في رسم بنية الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

استند البحث إلى فرضية مفادها : أن ستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب توفير شروط مناسبة، حيث يوثر الاستثمار الاجنبي المباشر عل كل عناصر ميزان المدفوعات ، ويكون اثرهُ ايجابياً في المدى الطويل على عناصر ميزان المدفوعات العراقي.

منهجية البحث:

لغرض الوصول الى الاهداف والغايات المنشودة من البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجوانب النظرية للدراسة ، والاسلوب الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع من خلال عرض المفاهيم، والتعاريف ، للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي وهذا للتعرف على التطور الاستثمار الأجنبي في العراق.

حدود البحث المكانية والزماني:

سيكون العراق هو البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة(2003-2021)

هيكلية البحث:

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه إلى خمسة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي:

المطلب الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: تحليل تدفقات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

المطلب الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد حظى الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف المنظمات والهيئات الدولية والباحثين الاقتصادين لذلك تعددت المفاهيم المرتبطة به وسوف نقدم تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية ، إذ عرفتّه منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(O.E.C.D) وهو استثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً(ESCWA، 2000:5، أما مؤتمر التجارة و التنمية العالمي(UNCTAD) فقد عرفّه على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى

جنسيتها(UNCTAD ، 1999 :465) ، كما عرفّته منظمة التجارة العالمية (W.T.O) بأنه(امتلاك مستثمر ينتمي لدولة معينة أصلاً إنتاجياً في دولة أخرى (الدولة المضّيفة) (خضير، 2004: 3) . وقد عرّفه بعض الباحثين بأنه(الاستثمار الذي يكون عندما تقوم شركة أو منظمة باستثمار رأسمالها خارج حدود البلد الأم بحثاً عن الربح واستغلالاً لكلف الإنتاج القليلة) (Fala، 2014:228).

ان الاستثمار الأجنبي يساعد في إدارة الموارد وزيادة المعرفة، ودعم المهارات العالمية، وتوسيع مجالات الإنتاج الدولية، ودعم النمو والتنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، ويستند على الشركات متعددة الجنسية، وزيادة المعرفة لدعم المهارة العالمية وتوسيع الإنتاج والأسواق الدولية مع دعم المساعدة للنمو والتنمية الاقتصادية(الجميل، 2000:175). ويمكننا التمييز بين شكلين من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر هما(الكواز،2007: 2) :

1- الاستثمار الذي يكون مملوك بشكل كامل للمستثمر الأجنبي:

وهو الشكل المفّضل للشركات المتعددة الجنسيات بسبب ما يتميز به من الحرية التامة في إدارة المشاريع والإشراف على إنجازها ولأنه يحقق أرباحاً كبيرة ناتجة عن الاستثمار ويمكنه التغلب على كافة القيود التجارية والجمركية التي تفرض على الاستيرادات.

2- الاستثمار المشترك:

ويشمل هذا النموذج عمليات الإنتاج والتسويق التي تتم في بلد اجنبي، ويكون احد الأطراف المساهمين فيها شركة دولية تمارس أنشطتها في إدارة جميع العمليات والسيطرة عليها.

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر عملية تدفق رأس المال الأجنبي إحدى السمات الرئيسية لظاهرة العولمة المالية، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً للتمويل الخارجي الضروري لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إلا أنها كمفهوم تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر (الجبوري، 2008 :10) . وقد تحدث عنها الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال وأن اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى الظروف الاقتصادية التي تمر بها تلك الدول، نتيجة ضيق قاعدة صادراتها و انخفاض معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط الذي يعرف بفجوة المدخرات المحلية، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وصعوبة توظيف الفوائض الاستثنائية في مشاريع ذات أبعاد تنموية مستدامة (زودة، 2014: 36). وهذا ما يجعلها تسعى إلى تشجيع أساليب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ان عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام لا تقتصر على زيادة حجم الاستثمار فقط بل الدور الذي يقوم بـه هذا النوع من الاستثمار في زيادة الإنتاجية و الكفاءة وزيادة القدرة الإنتاجية خاصة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة وحتى الدول المتقدمة بحيث أصبح الاستثمار المباشر ظاهرة عالمية في جميع الدول، تلعب دوراً هاماً في رفع القدرة التصديرية للدولة مما يدعم إيجاباً رصيد ميزان المدفوعات من خلال تدفق العملة الصعبة من الخارج إلى الداخل(كمالي، 2012: 265).

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- سعر الصرف: توجد علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، أذ تؤدي التقلبات المفاجئة إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، حيث يؤثر ارتفاع سعر الصرف او انخفاضه تأثيراً مباشراً على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والمواد والأجور وتكاليف النقل ....إلخ وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤدي إلى عدول القرار الاستثماري عن

الاستثمار في دولة أخرى، كما ان للتغيرات المفاجئة في أسعار الصرف (بالزيادة او النقصان) تأثر على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثروتهم مما ينعكس ويؤثر على القرار الاستثماري(صقر،2001: 52) .

2- الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي محدد أساسي للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو الوصول إلى الأسواق الجديدة أو زيادة حصتها في أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة للتداول، وذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إنشاء فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن الحجم الكبير من الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات العاملة في المنتجات القابلة للتداول على اقتصاديات الحجم(رضا، 2007:23).

3- البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في الدولة أحد أهم العوامل التي تسبب البيئة السياسية، حيث أن الاستقرار السياسي في أي دولة له تأثير كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراره بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق والعائد وحسب، وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة(عصام،2010:27) .

4- الإصلاح الاقتصادي :

يقوم مفهوم الإصلاح الاقتصادي على ترك إدارة النشاط الاقتصادي لقوى السوق وتقليص نطاق التدخل الحكومي لضمان تحسين الكفاءة التخصصية كموارد مجتمعية، وفي هذا الإطار نجد أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول قد أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول وهذا راجع إلى تخفيض القيود الحمائية، ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية، نجد أن قيام الدولة المضيّفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية وحماية حقيقية من الواردات قد يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ناحية أخرى، قد يكون للإصلاح الاقتصادي دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن مستويات الضريبة الجمركية لا تؤثر إلا على معدلات الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات المتوجهة إلى السوق العالمية(صقر،2001: 54) .

5- معدل التضخم:

إن معدلات التضخم لها تأثيرا مباشراً على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي فهي تؤثر على حركة رأس المال، و تؤثر أيضاً على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم بما يتجاوز(10%) سنويا، وفي حال حدث تحصل حالة منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف إلى ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتوجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل وعزل الاستثمارات طويلة الأجل، وفي هذا المجال ومن خلال دراسة شملت (54) دولة نامية اتضّح أن هناك علاقة سلبية بين معدلات التضخم المرتفعة والاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى أن الارتفاع في معدلات التضخم يعتبر مؤشراً على ضعف الاقتصاد الوطني وبالتالي احتمال مخاطر للمستثمرين على شكل توقع سياسات غير مرغوب فيها(فاروق، 2010:109).

المطلب الثاني/ مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات"عبارة عن تقدير مالي لكافة المعاملات التجارية والمالية والتي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة"(القريشي، 2014: 157). ويعرف ايضاً حسب صندوق النقد الدولي بأنه: " مصطلح يعبر عن السجل الإحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية سواء كانت تنطوي على دفع اموال إلى اقتصاد وطني معين أم لا على مدى فترة زمنية متأخرة، عادة ما تكون سنة واحدة"(دويدر، 2001:83).

نستنتج مما سبق أن ميزان المدفوعات قد اهتم بتسجيل المعاملات الاقتصادية المختلفة التي تجريها الدولة ككل مع الخارج، وأن مفهوم الدولة في هذا المستوى الذي يتم الاقتراب منه يشمل مجموعة من الأفراد والاقتصاديين والتجاريين، والمشاريع الصناعية والزراعية، وجميع المؤسسات المالية والخدمية الأخرى التي لها صلة دائمة وثابتة بأرض الدولة، وان تكون خاضعة كلها لسلطة وطنية واحدة، وبالتالي تستثني السفارات والوحدات العسكرية الأجنبية في الداخل، لأنها لا تخضع للسلطة الوطنية رغم ارتباطها بأراضيها والموظفين الوطنيين الذين يعملون في الخارج لأنهم غير خاضعين في حياتهم الاقتصادية، لسلطة وطنهم، ولكن لسلطة الأمة التي يمارسون فيها نشاطهم على الرغم من ارتباطهم الدائم بوطنهم(خلف،2007: 392)

2- أهمية ميزان المدفوعات:

1- تستخدمه بعض المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الاوضاع الاقتصادية للبلد، حيث يمكن دراسة ميزان المدفوعات من خلال فترات متتالية لمعرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة كما هو مؤشر جيد للحكم على وضعها الخارجي(الحسيني،2002 :116) .
2- ميزان المدفوعات هو كشف بيان يوضح فيما اذا كانت الدولة مدينة او دائنة (عواد،2021 : 207).
3- يتيح متابعة التغيرات في موقع الدولة المعني، فيما يتعلق بالتجارة العالمية، من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها على مدى السنوات المتتالية، ويساعد على قراءة البيانات من قبل السلطات المعنية في تحديد السياسات الاقتصادية الخارجية وخصوصاً التجارية منها في ضوء النتائج الحقيقية السلبية أم الإيجابية في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني (خالد، 2014 :160) .

المطلب الثالث/ تحليل تدفقات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

لم يكن العراق دولة جاذبه للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بسبب القيود والعقبات التي تعترض التدفقات لكن الوضع قد تغير بعد عام(2003) عندما تبنى إصلاحات تنظيمية وتشريعية، فضلاً عن تقديم حوافز ضريبية وتجارية للمستثمرين الأجانب ، وقد تمثّلت هذه الحوافز بالتسهيلات الائتمانية والضريبية، مما أدى إلى زيادة حجم الاستثمارات وخاصةً في قطاعي (لنفط والغاز)، حيث اعلن العراق عن السياسة الجديدة للاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك بناءً على سلطة الائتلاف المؤقتة رقم(39) وتضمن إطار للاستثمار الأجنبي وبموجبه يكون للمستثمر الأجنبي الحق في الاستثمار والتملك في جميع الأصول ضمن القطاعات الاقتصادية باستثناء أنه لا يحق له أمتلاك أي من موارد العراق الطبيعية التي من خلالها يتم استخراج المواد الخام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يحق للمستثمر الأجنبي استخدام العملة المحلية (الدينار العراقي) أو عملة أخرى مع الحق في تحويلها ، وتم وضع الحد الاعلى للضرائب المفروضة على الشركات ودخل الافراد في حدود (15%)(العراقية، 2004:34) . ومن خلال الجدول الآتي سوف نوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2003-2021).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (26) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى العراق قد بدأت في الارتفاع من (435,600) مليون دينار وبنسبة مساهمة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.82%) عام 2004 إلى نحو(756,535) مليون دينار وبنسبة (1.03%) عام 2005 ، الا انها انخفضت خلال العام 2006

بمقدار(399,024) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت(0.42%) ، ويعود ذلك إلى تدهور الوضع الامني، إلا انها عاودت الارتفاع في عام 2007 لتسجل(1,218,605) مليون دينار أي بنسبة مساهمة بلغت(1.09%) ، وعاد هذا الارتفاع ليسجل نحو(2,213,015) مليون دينار عام 2008 وبنسبة مساهمة مقداره(1.41%)، ثم سجلت هذه التدفقات أعلى حصيلة لها خلال عام 2012 مقدارها (3,964,400) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت(1.56%)، والجدير بالذكر إن عنصر المخاطرة وانعدام الاستقرار الاقتصادي والأمني، وتزايد ظاهرة الفساد المالي والاداري، وعدم وجود الامكانية الكافية لبيئة الاستثمار من التكيف مع الاحداث والمتغيرات الاقتصادية كان لها انعكاسات سلبية تمثلت بخروج تلك الاستثمارات إلى الخارج وقد تجسدت تلك المظاهر لتلقي بظلالها وبالقيم السلبية على تلك التدفقات بدأ من العام 2013 بمقدار (-2,722,610) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (-1.00%) إلى (-3,814,980) وبنسبة مساهمة حوالي(-1.27%) في عام 2021. اما تكوين رأس المال الثابت حيث نلاحظ من الجدول (26) بأن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لم تساهم في تكوين راس المال الثابت، أذ إن اعلى نسبة كانت في عام 2009 والتي بلغت (28.73%) ثم بعد ذلك أخذت بالتراجع بشكل مستمر لتصل إلى (-14.18%) في عام 2021 ، مما يفسر مدى صعوبة البيئة الاستثمارية في العراق فضلاً عن انعدام الاهمية النسبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد العراقي أذ لم تمارس دوراً ايجابياً في تدفق رؤوس الاموال إلى العراق . ويمكن توضيح مما سبق من خلال الشكل الآتي:-

شكل(1)

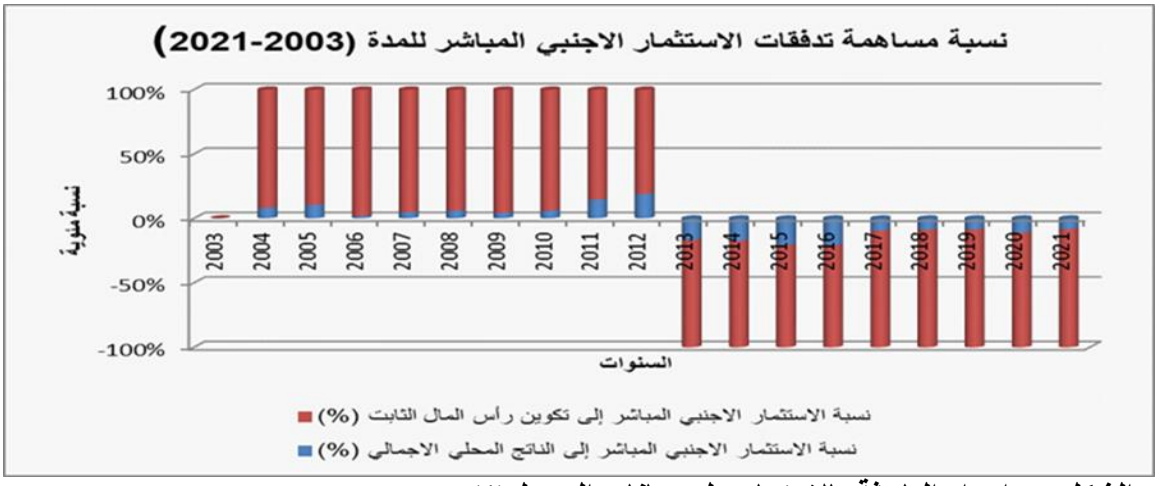

- الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(1).

جدول (26)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق للمدة (2003-2021)(مليون دينار)

السنة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	إجمالي تكوين راس المال الثابت	نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت (%)
	1	2	3	4	5
2003	-	29585788.6	-	-	-

9.11	4,780,000	0.82	53235358.7	435,600	**2004**
8.75	8,650,000	1.03	73533598.6	756,535	**2005**
23.20	1,720,000	0.42	95587954.8	399,024	**2006**
21.57	5,650,000	1.09	111455813.4	1,218,605	**2007**
22.26	9,940,000	1.41	157026061.6	2,213,015	**2008**
28.73	5,910,000	1.29	131275592.6	1,697,670	**2009**
16.09	10,150,000	1.02	159607123.6	1,633,320	**2010**
6.54	37,255,000	1.12	217327107.4	2,435,940	**2011**
6.68	59,321,000	1.56	254225490.7	3,964,400	**2012**
(4.95)	55,036,676.2	(1.00)	273587529.2	(2,722,610)	**2013**
(21.65)	55,837,402.9	(4.54)	266332655.1	(12,089,088)	**2014**
(17.79)	50,650,572	(4.63)	194680971.8	(9,013,060)	**2015**
(14.47)	51,465,212.0	(3.79)	196536350.8	(7,444,640)	**2016**
(25.70)	23,300,000.0	(2.70)	221665709.5	(5,988,080)	**2017**
(23.54)	24,700,000.0	(2.28)	254870184.6	(5,813,150)	**2018**
(14.23)	25,720,000.0	(1.32)	277884869.4	(3,659,250)	**2019**
(13.97)	24,356,000.0	(1.71)	198774325.4	(3,402,210)	**2020**
(14.18)	25,901,000.0	(1.27)	301439533.9	(3,814,980)	**2021**

- المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الآتي:-

- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2003-2021)، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

- استخرجت الاعمدة(3 ،5) من قبل الباحثة.

- النسب داخل الاقواس سالبة.

الاستنتاجات

1- أن ميزان المدفوعات يمثل أداة مهمة تعتمد عليها السلطات العامة في تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة من خلال تخطيط التجارة الخارجية وإعداد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، بالإضافة الى الاعتماد على جميع العمليات المسجلة في الميزان من قبل البنوك والمؤسسات الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي والتجارة الدولية، وما يمكن استنتاجه أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة حول مصادر واستخدامات الصرف الاجنبي، لأنه يلخص المعاملات الاقتصادية التي تنطوي عليها الالتزامات مع العالم الخارجي.

2- هناك حاجة ملحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية كسياسة بديلة للاقتصاد الريعي

3- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً على ميزان المدفوعات اذا ما توجه هذا الاستثمار نحو الصناعات التصديرية التي تساعد الدولة المضيفة على تقليل من الواردات والتوجه نحو التصدير.

4- عرف الاستثمار الأجنبي الوارد إلى العراق تطوراً ملحوظاً، حيث شهد تدفقاً شبه منعدم بعد عام 2003 بسبب الاحتلال الامريكي والاوضاع الغير مستقرة ، ثم بعد هذه المدة اخذت تزداد بمقدار(435,600-

3,964,400) مليون دينار، للمدة(2004-2012)، وبعد هذه المدة انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي بما يقارب(-2,722,610)إلى (-3,814,980) ويرجع سبب ذلك إلى الاوضاع الغير مستقرة داخل العراق.

التوصيات

1 – تنويع الاقتصاد ويجب ان يكون هناك المزيد من القطاعات المفتوحة للمستثمرين الأجانب ويجب ان تكون مثلاً الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة وقطاع الخدمات وقطاع السياحة في المناطق الحرة التي من شأنها زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وبالتالي زيادة ارصدة العملة الصعبة.
2 – ضرورة تحديد الاسباب الذي تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والحد منها.
3 - دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي لكونه من اهم المحددات الحاكمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المصادر

اولاً- المصادر العربية

1- الحسيني، عرفان تقي، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر ،ط2، الاردن،2002.

2- خالد، جميل محمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2014.

3- خلف، فليح حسن، الاقتصاد الدولي، عالم الكتب للنشر والتوزيع،ط1، 2007.

4- دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ج3، لبنان،2001.

5- رضا، عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

6- صقر، عمر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر،2001.

7- القريشي، علي حاتم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف ،2014.

ثانياً- البحوث

1- احمد كمالي ، الاستثمار وتوزيع منافع النمو و المتقلبات السياسية ، المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي ، 17-18- ديسمبر البحر الميت، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012 .

2- الجبوري، عبد الرزاق حمد حسين ، تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بلدان عربية مختارة للفترة (1990-2000) ،جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2008 .

3- الجميل، سرمد كوكب ، تحديات العولمة وخيارات الاستجابة تحليل اتجاهات التحرر المالي تجاه الاستثمارات الأجنبية حالة الأردن، جامعة الزرقاء الأهلية، عن المؤتمر الأول كلية الإدارة والاقتصاد (العولمة وأبعادها الاقتصادية)، 8-10 آب، 2000.

4- خضير، حسان ، الاستثمار الأجنبي المباشر: التعاريف والقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 3، 2004.

5- خلف، حميد حسن، واخرون، السياسات النقدية واختلال ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003-2016)، مجلة الدنانير، العدد السادس عشر ،2019، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد2019.

6- زودة، عبد الوهاب شمام، عمار ، المحددات المكانية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى واقعها وسبل تفعيلها في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية في الجزائر العدد (1) ،2014.

7- العراقية، الوقائع ، الاستراتيجية الضريبية، مذكرة جريدة توضيحية للأمر الصادر عن الائتلاف المؤقت رقم 49، العراق،2004.

8- عواده، محمد حسن، واخرون، دراسة وتحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003- 2018)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 2 –2021.

9- الكواز، سعد محمود ، عمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية، بحث مقدم إلى كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل،2007.

رابعاً: المصادر الاجنبية

[1-] ESCWA ,the role of foreign direct investment in Economic development in Escwa member countries, V.N new york 2000.

[2-]UNCTAD, world Investment Report :Foreign Direct Investment& the challenge of Development, U.N new york & Geneve,1999.

[3-]Fala deobaladetiomthya,The foreign direct investment (FDI) Environment in Jordan: A Descriptive overview, Academic research international, University of modern sciences Dubai UAE 2014.